الرسالة بأنها انتهاك واضح لميثاق الأمم المتحدة. وحث ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية المجلس على الاعتراف بالأعمال العدوانية والمطالبة بأن يضع مرتكبوها فورًا حدا لاستخدام القوة وشن مزيد من الهجمات. وتبادل عدة أعضاء في المجلس أيضا آراءهم في ما يتعلق بأهمية احترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية[412] وحظر استخدام القوة[413]. وقدم ممثل الاتحاد الروسي مشروع بيان صحفي للمجلس أعده وفد بلده يرفض، في جملة أمور، استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، ويؤكد من جديد القرارات ذات الصلة بشأن إدانة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره وبشأن استخدام المرتزقة[414]. ودعا مشروع البيان الصحفي كذلك إلى حل الحالة الراهنة في جمهورية فنزويلا البوليفارية من خلال الحوار بين الفنزويليين، ودونما تدخل، بالوسائل السلمية والسياسية.

وأعرب معظم أعضاء المجلس عن رأي مفاده أن الحوار السياسي السلمي هو وحده الذي يمكن أن يحل الأزمة في البلد[415].

(412) بلجيكا، والجمهورية الدومينيكية، وإندونيسيا، وجنوب أفريقيا.

(413) بلجيكا، والجمهورية الدومينيكية، وفرنسا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وفييت نام. ولمزيد من المعلومات عن مبدأ حظر التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي دولة بموجب المادة 2 (4) من ميثاق الأمم المتحدة، انظر الجزء الثالث، القسم الثاني.

(414) انظر S/2020/435.

(415) إستونيا، وألمانيا، وإندونيسيا، وبلجيكا، وتونس، والجمهورية الدومينيكية، وجنوب أفريقيا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وفرنسا، وفييت نام، والمملكة المتحدة.

ودعا العديد من أعضاء المجلس إلى انتقال ديمقراطي سلمي في البلد[416]، فضلا عن إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية شفافة وحرة ونزيهة[417]. وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء الحالة الإنسانية، لا سيما في سياق جائحة كوفيد-19، كما أدان العديد منهم تسييس المساعدة الإنسانية[418]. وأعرب عدد من أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء الزيادة في انتهاكات حقوق الإنسان[419]. وأعرب عدد من أعضاء المجلس عن أسفهم إزاء الأثر الإنساني والاجتماعي والاقتصادي لتدابير الجزاءات المفروضة على البلد[420]، في حين أكد ممثلا فرنسا وألمانيا أن تدابير الجزاءات التي فرضها الاتحاد الأوروبي لا تعوق المساعدة الإنسانية الدولية. وأعرب ممثل إندونيسيا عن أسفه لعدم وجود وحدة في المجلس للمضي قدما في معالجة الحالة في البلد، بما في ذلك ما تواجه من تحديات إنسانية عصيبة بالفعل.

(416) الجمهورية الدومينيكية، وإستونيا، وألمانيا.

(417) بلجيكا، والجمهورية الدومينيكية، وفرنسا، وألمانيا.

(418) بلجيكا، وفرنسا، وألمانيا.

(419) إستونيا، وفرنسا، وألمانيا.

(420) سانت فنسنت وجزر غرينادين، وجنوب أفريقيا، وفييت نام.

جلسة التداول بالفيديو: الحالة في جمهورية فنزويلا البوليفارية

تاريخ جلسة التداول بالفيديو	*محضر جلسة التداول بالفيديو*	*العنوان*	*القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون) ومحضر الإجراء الكتابي*
20 أيار/مايو 2020	S/2020/435	رسالة مؤرخة 22 أيار/مايو 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن	

آسيا

16 – الحالة في أفغانستان

خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد المجلس جلستين في إطار البند المعنون "الحالة في أفغانستان". وقد عُقدت كلتاهما لأغراض اتخاذ قرار، فاتُّخذ قراران هما القرار 2513 (2020)، والقرار 2543 (2020) الذي اتّخذ لتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان[421]. ويرد في الجدول 1 أدناه مزيد من المعلومات عن الجلسات، بما في ذلك معلومات عن المشاركين

(421) لمزيد من المعلومات عن شكل الجلسات، انظر الجزء الثاني، القسم الثاني.

والمتكلمين والنتائج. وبالإضافة إلى ذلك، عقد أعضاء المجلس ما مجموعه أربع جلسات تداول بالفيديو في ما يتصل بالحالة في أفغانستان[422]. ويرد في الجدول 2 أدناه مزيد من المعلومات عن جلسات التداول بالفيديو.

وفي عام 2020، استمع أعضاء المجلس خلال الجلسات الفصلية عن طريق التداول بالفيديو[423] إلى إحاطات من الممثلة الخاصة للأمين العام لأفغانستان ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ونائبة الممثلة الخاصة للأمين العام لأفغانستان والموظفة المسؤولة عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في ما يتعلق بتقارير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان[424]. وناقشت الممثلة الخاصة للأمين العام ونائبتها في إحاطتيهما نتائج الانتخابات الرئاسية التي جرت في أيلول/سبتمبر 2019، والتطورات في عملية السلام عملا بالقرار 2513 (2020)، والحالة الأمنية والإنسانية في أفغانستان، بما في ذلك تأثير جائحة كوفيد-19. واستمع أعضاء المجلس أيضا إلى إحاطات[425] من المديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ورئيسة اللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان، ورئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1988 (2011)، وممثلة الشباب الأفغاني لدى الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، استمع أعضاء المجلس، في جلسة تداول بالفيديو في 3 أيلول/سبتمبر، إلى إحاطة من الرئيس التنفيذي لمجموعة موبي[426]. وبالإضافة إلى مقدمي الإحاطات، أدلى كل من ممثل أفغانستان وممثل جمهورية إيران الإسلامية ببيان في جلسات تداول بالفيديو[427].

وفي 10 آذار/مارس، عقد المجلس جلسة اتخذ فيها بالإجماع القرار 2513 (2020)، الذي رحب فيه بالإعلان المشترك بين جمهورية أفغانستان الإسلامية والولايات المتحدة الأمريكية لإحلال السلام في أفغانستان، واتفاق إحلال السلام في أفغانستان بين الولايات المتحدة الأمريكية وحركة طالبان[428]. ففي هذا القرار، حث المجلس حكومة أفغانستان على النهوض بعملية السلام، بسبل منها المشاركة في المفاوضات بين الأطراف الأفغانية بواسطة فريق تفاوضي متنوع وشامل يتألف من القيادات السياسية وقيادات المجتمع المدني الأفغانية، بما فيها القيادات النسائية[429]. ودعا المجلس حكومة أفغانستان وحركة الطالبان إلى العمل بحسن نية على اتخاذ تدابير إضافية لبناء الثقة في سبيل تهيئة الظروف المواتية لتسريع بدء المفاوضات بين الأطراف الأفغانية وكفالة نجاحها وتحقيق سلام دائم[430]. وعلاوة على ذلك، طلب المجلس إلى الأمين العام أن يدرج في تقاريره الفصلية عن أفغانستان، على النحو المطلوب في الفقرة 9 من القرار 2489 (2019)، التطورات المتصلة بالجهود المبينة في هذا القرار[431].

وفي بيانات أُدلي بها بعد التصويت[432]، أعربت ممثلة الولايات المتحدة عن أسفها لأن العملية الانتخابية الرئاسية وارتفاع مستويات العنف من جانب طالبان أخّرت بدء المفاوضات بين الأطراف الأفغانية. وذكرت أن الولايات المتحدة ستراقب وتقيم بعناية ما إذا كانت طالبان تفي بالتزاماتها وحثت طالبان على الحد أيضا من العنف ضد القوات الأفغانية. وشددت أيضا على أن بلدها سيواصل دعم الهدف المتمثل في تحقيق سلام دائم في أفغانستان، وأعربت عن أملها في أن يشاركه أعضاء المجلس الآخرون في القيام بذلك أيضا. واعترفت ألمانيا وسانت فنسنت وجزر غرينادين بأهمية إدراج صيغة في القرار في ما يتعلق بمشاركة المرأة مشاركة هادفة وفعالة في عملية السلام. وتعبيرا عن المسؤولية بوصفهما مشاركين في الصياغة، إلى جانب إندونيسيا، أكد ممثل ألمانيا أن البلدين متحدان في تصميمهما على كفالة أن يواصل المجلس متابعة ودعم عملية السلام في أفغانستان عن كثب. وأضاف يقول أيضا إنه كان سيرحب بوجود إشارات واضحة في القرار إلى الدستور الأفغاني، وكذلك إلى حقوق الإنسان وأهمية احترام هذه الحقوق بصفة عامة، التي قال إنها لا تزال الأساس الذي لا غنى عنه لتنمية البلد في المستقبل. وأكد ممثل الاتحاد الروسي أن القرار أتاح فرصة لتحقيق المصالحة الوطنية في

(422) للاطلاع على معلومات عن الإجراءات وأساليب العمل المستحدثة خلال جائحة كوفيد-19، انظر الجزء الثاني.

(423) انظر S/2020/274، و S/2020/597، و S/2020/891، و S/2020/1274.

(424) انظر S/2020/210، و S/2020/549، و S/2020/809، و S/2020/1182.

(425) انظر S/2020/597، و S/2020/1274.

(426) انظر S/2020/891.

(427) انظر S/2020/1274 (جمهورية إيران الإسلامية)؛ والبيان الصحفي المؤرخ 17 كانون الأول/ديسمبر 2020 (SC/14391) (أفغانستان).

(428) القرار 2513 (2020)، الفقرة 1. وانظر أيضا الوثيقتين S/2020/184 و S/2020/185.

(429) القرار 2513 (2020)، الفقرة 4.

(430) المرجع نفسه، الفقرة 5.

(431) المرجع نفسه، الفقرة 9.

(432) انظر S/PV.8742.

أفغانستان، وأضاف قائلا إن أحد الشروط الأساسية لتحقيق الاستقرار الطويل الأجل في البلد هو استعراض قرارات الجزاءات التي اتخذها المجلس ضد حركة الطالبان وتزامنها مع التدابير الوطنية ذات الصلة.

وفي جلسة تداول بالفيديو عقدت في 31 آذار/مارس، أفادت نائبة الممثلة الخاصة بأنه رغم إعلان لجنة الانتخابات المستقلة فوز الرئيس الحالي، محمد أشرف غني، في الانتخابات الرئاسية، فقد رفض عبد الله عبد الله، الذي حصل على ثاني أعلى نسبة من الأصوات، النتيجة وادعى بشكل انفرادي فوزه، وهذا ما أثار قلقا بالغا بشأن مستقبل البلد[433]. وعلى الرغم من المأزق السياسي، أفادت نائبة الممثلة الخاصة بأن المؤسسة الأفغانية تمكنت من الاتفاق على تشكيل فريق تفاوضي متنوع العضوية لإجراء محادثات محتملة بين الأطراف الأفغانية. وعلى الرغم من التحديات اللوجستية التي فرضتها جائحة كوفيد-19، عقد ممثلو أفغانستان وطالبان ثلاث جلسات تداول بالفيديو لمناقشة إطلاق سراح السجناء، وهو تدبير مهم لبناء الثقة من أجل بدء عملية السلام. كما أحاطت نائبة الممثلة الخاصة المجلس بتوقيع الاتفاق بين الولايات المتحدة وطالبان في 29 شباط/فبراير 2020، الذي ينص على الانسحاب الكامل للقوات العسكرية الدولية من أفغانستان على أساس الظروف السائدة، والتزام طالبان بالحد من العنف الموجه ضد القوات المسلحة الدولية. وفي ما يتعلق بالحالة الأمنية، لاحظت نائبة الممثلة الخاصة ارتفاع مستوى العنف وأعربت عن قلقها إزاء التهديد المستمر الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام – خراسان للمدنيين. وفي ما يتعلق بالحالة الإنسانية، سلطت الضوء على الدعوة التي وجهها الأمين العام من أجل الوقف الفوري لإطلاق النار على الصعيد العالمي، حتى يتسنى توجيه الموارد الضرورية لمكافحة فيروس كوفيد-19، وهو أمر مثار قلق بلغ بالنظر إلى هشاشة النظام الصحي في أفغانستان، وأوجه الضعف الخطيرة التي يعاني منها السكان، والأثر الاقتصادي والاجتماعي الذي يخلفه فقدان سبل كسب العيش.

وخلال الإحاطة الأولى التي قدمتها الممثلة الخاصة الجديدة للأمين العام إلى أعضاء المجلس، في 25 حزيران/يونيه[434]، رحبت بالاتفاق السياسي بين السيد غني والسيد عبد الله. وأعربت عن تفاؤل حذر بشأن بدء المحادثات بين أفغانستان وطالبان، مشيرة إلى أن الجانبين اتفقا على إمكانية بدء المحادثات في غضون أسبوع من الانتهاء من إطلاق سراح السجناء. ورحبت الممثلة الخاصة بفترات راحة قصيرة من مستويات العنف المتصاعدة في أعقاب الاتفاق بين الولايات المتحدة وطالبان وبوقف إطلاق النار لمدة ثلاثة أيام بمناسبة عيد الفطر من جانب طالبان والحكومة، وشددت على أهمية الحد من العنف لتهيئة بيئة مواتية لإجراء محادثات سلام. وفي ما يتعلق بالحالة الإنسانية، أشارت الممثلة الخاصة إلى أنه تم تحديث خطة الاستجابة الإنسانية لتشمل احتياجات عام 2020 الخاصة بكوفيد-19، بما يعكس ما مجموعه 1,1 بليون دولار لتقديم المساعدة الإنسانية الفورية. وعقب الإحاطة التي قدمتها الممثلة الخاصة، قدمت المديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تقريرا عن نتائج *تقرير المخدرات العالمي لعام 2020* الصادر عن المكتب، الذي أظهر أن أفغانستان لا تزال أكبر منتج للأفيون في العالم بالرغم من جائحة كوفيد-19 وأن تعاطي المخدرات في البلد قد تفاقم بسبب توافر الأسلحة المتجر بها الأمر الذي يدعم تجارة المخدرات والإرهاب. ووصفت المديرة التنفيذية المخدرات الاصطناعية بأنها خطر جديد على البلد والمنطقة، وسلطت الضوء على إمكانية أن يزيد كوفيد-19 من زراعة خشخاش الأفيون غير المشروعة. وخلال جلسة التداول بالفيديو نفسها، أطلعت رئيسة اللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان المجلس على تأثير جائحة كوفيد-19 على حالة حقوق الإنسان في أفغانستان وعلى دور اللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان في عملية السلام الأفغانية. وبيّنت الرئيسة عمل اللجنة بشأن عملية السلام، الذي يركز على المساهمة في عملية شاملة للجميع وعلى التوصل إلى نتيجة دائمة وعلى آليات للحفاظ على حقوق الإنسان وتوسيع نطاقها.

وفي 3 أيلول/سبتمبر، عقد أعضاء المجلس جلسة تداول بالفيديو[435] أبلغت فيه الممثلة الخاصة للأمين العام أن مرحلة ما قبل المحادثات قد بدأت بين ممثلي أفغانستان وممثلي طالبان. ووصفت تلك اللحظة بأنها لحظة تاريخية وأعربت عن أملها في أن يتحقق في الأيام المقبلة بدء المفاوضات بين الأطراف الأفغانية رسميا. وأشارت إلى استمرار ارتفاع مستوى العنف في البلد، وأعربت عن أملها في أن يكون وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية أحد البنود الأولى على جدول أعمال تلك المفاوضات. وأضافت قائلة إن إحدى القضايا الرئيسية بالنسبة للأمم المتحدة في تحقيق سلام مستدام هو دور حقوق الإنسان وشددت على أهمية تمثيل المرأة على طاولة السلام. وأشارت الممثلة الخاصة إلى أهمية وجود مؤسسات عامة قوية وموثوق بها، فرحبت

(433) انظر S/2020/274.

(434) انظر S/2020/597.

(435) انظر S/2020/891.

بإعلان الحكومة عن تشكيل مجلس وزرائها، وعن التعيينات في المجلس الأعلى للمصالحة الوطنية. وفي ما يتعلق بالمجال الإنساني، أفادت الممثلة الخاصة بأن جائحة كوفيد-19 قد ضربت أفغانستان بشدة، حيث عانى ملايين الأفغان من فقدان الدخل وسبل العيش. واستمع أعضاء المجلس أيضا إلى إحاطة من المدير التنفيذي لمجموعة موبي، الذي تكلم بشأن وسائط الإعلام وقطاع الأخبار، وحرية الصحافة، وسلامة الصحفيين في أفغانستان. وعرض آراءه بشأن الكيفية التي يمكن بها للمجلس والمجتمع الدولي دعم عملية السلام.

وبالإضافة إلى القرار 2513 (2020)، اتخذ المجلس، في 15 أيلول/سبتمبر، القرار 2543 (2020) الذي مدَّد بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان 12 شهرا حتى 17 أيلول/سبتمبر 2021[436]. وفي القرار نفسه، رحب المجلس بالجهود الجارية التي تبذلها البعثة في تنفيذ المهام والأولويات والموارد ذات الصلة التي صدر بها تكليف للبعثة، ولا سيما خلال جائحة كوفيد-19[437]. وعلى وجه التحديد، قرر المجلس أن تواصل البعثة والممثلة الخاصة قيادة الجهود المدنية الدولية وتنسيقها، مع التركيز بصفة خاصة على مجموعة من الأولويات بما في ذلك، بذل المساعي الحميدة دعما لعملية السلام، ودعم الانتخابات، والحوكمة، والتعاون الإقليمي، وحقوق الإنسان والمساءلة، وحماية المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال والأشخاص المشردين والأقليات[438]. ورحب المجلس ببدء المفاوضات بين الأطراف الأفغانية في الدوحة في 12 أيلول/سبتمبر 2020، فشجع أيضا بشدة الأطراف المتفاوضة على مواصلة السعي إلى اتخاذ تدابير لبناء الثقة، بما يشمل زيادة الحد من أعمال العنف، وشجعها على العمل بحسن نية. ودعا المجلس أيضا إلى تنفيذ نداء الأمين العام من أجل وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي على نحو ما أيده القرار 2532 (2020)، وشدد على أهمية تنفيذ القرار 2513 (2020)[439].

وبعد التصويت[440]، رحب أعضاء المجلس اتخاذ القرار بالإجماع بالنظر إلى بدء المفاوضات بين الأطراف الأفغانية في الدوحة في 12 أيلول/سبتمبر 2020. وشدد ممثلا ألمانيا وإندونيسيا بصفتهما المشاركتين في الصياغة على أن القرار يرسل إشارة قوية بالوحدة الدولية. وعرض أعضاء المجلس آراءهم بشأن العناصر الضرورية لإحلال السلام وتحقيق الاستقرار، من قبيل حقوق الإنسان[441]، بما في ذلك مشاركة المرأة، والحد من العنف، وتحسين الحالة الأمنية[442]، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية[443]. وفي هذا الصدد، أضاف ممثل الصين أنه من خلال تعزيز بلاده لمبادرة الحزام والطريق، تظل الصين ملتزمة بمساعدة أفغانستان على إقامة علاقات تجارية واقتصادية أوثق مع بلدان المنطقة، ولا سيما جيرانها. وأثنى ممثل الولايات المتحدة على المشاركين في صياغة القرار لروح التعاون التي تحليا بها، لكنه أوضح أن الولايات المتحدة ستكون لديها شواغل خطيرة إذا قامت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، خلافا لفهمهم، بتفسير القرار 2543 (2020) على أنه يفوض البعثة بدعم التحقيق غير المشروع الذي تجريه المحكمة الجنائية الدولية ضد موظفي الولايات المتحدة. وفي هذا الصدد، كرر التأكيد على أن الولايات المتحدة ليست طرفاً في نظام روما الأساسي، وأنها دأبت على رفض تأكيدات المحكمة بالولاية القضائية على موظفي الولايات المتحدة، مؤكداً أن بلده لن يتسامح مع أي محاولات لإخضاع الأمريكيين لولاية المحكمة.

ورحبت الممثلة الخاصة بالتقدم المحرز في المحادثات بين أفغانستان وطالبان، خلال إحاطتها الأخيرة للسنة، التي قدمتها في جلسة تداول بالفيديو عقدت في 17 كانون الأول/ديسمبر[444]. وقالت إنها التقت في رحلتها الأخيرة إلى الدوحة بالنساء المفاوضات وشددت مرة أخرى على أهمية إشراك النساء والشباب والأقليات وضحايا النزاع والزعماء الدينيين في عملية السلام. وأحاطت علما بتشكيل المجلس الأعلى للمصالحة الوطنية مؤخرا، الذي أتاح لأفغانستان إنشاء قاعدة عريضة لتعزيز مواقفها التفاوضية، فدعت طالبان إلى توسيع نطاق مشاوراتها أيضا مع الدوائر الأفغانية. وكررت الممثلة الخاصة تأكيد أهمية الاستقرار والتعاون في المنطقة وأبرزت الجهود الإقليمية المبذولة لمكافحة المخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك المناقشات داخل اللجنة التوجيهية الإقليمية التابعة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. ولدى إبلاغها عن الحالة الأمنية، نقلت

(436) القرار 2543 (2020)، الفقرة 5.

(437) المرجع نفسه، الفقرة 3.

(438) المرجع نفسه، الفقرة 6. ولمزيد من المعلومات عن ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، انظر الجزء العاشر، القسم الثاني.

(439) القرار 2543 (2020)، الفقرتان 3 و 4.

(440) انظر S/PV.8759.

(441) إندونيسيا، وفرنسا، وإستونيا، والجمهورية الدومينيكية.

(442) فرنسا وإستونيا.

(443) إستونيا والصين.

(444) انظر S/2020/1274.

الممثلة الخاصة إحساسًا بأن العنف وانعدام الأمن أعلى من أي وقت مضى في أفغانستان. ودعت حكومة أفغانستان إلى اتخاذ تدابير فعالة لحماية وسائط الإعلام والصحفيين، كما دعت طالبان إلى الامتناع عن مهاجمة الأهداف المدنية. وفي ختام إحاطتها، أبلغت الممثلة الخاصة عن الآثار المدمرة لكوفيد-19 على الحالة الإنسانية، بما في ذلك الجوع وسوء التغذية وتقوض سبل العيش، التي أضرت بالنساء والأطفال بشكل خاص. وقالت إن أسرة الأمم المتحدة قاطبة عززت جهودها لكفالة إنجاز العمل المطلوب من أجل التصدي للجائحة، بالتنسيق مع الحكومة والمجتمع المدني. ولاحظت أن عام 2020 أحدث تحولا عميقا في البلد في ضوء إبرام الاتفاق بين الولايات المتحدة وطالبان، والإعلان المشترك بين الولايات المتحدة والحكومة الأفغانية، وثلاثة أشهر من المفاوضات بين الأطراف الأفغانية، وتجديد التعهدات من المانحين الدوليين، وتنشيط جهود التعاون الإقليمي. وعقب الإحاطة التي قدمتها الممثلة الخاصة، استمع أعضاء المجلس إلى إحاطتين من رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار 1988 (2011) وممثلة الشباب الأفغاني لدى الأمم المتحدة. وأعرب رئيس اللجنة عن تفاؤله بشأن المفاوضات الجارية في الدوحة، فسلط الضوء على اثنين من التحديات الرئيسية الواردة في التقرير الأخير لفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات[445]، وهما: استمرار العلاقات الوثيقة بين طالبان وتنظيم القاعدة، واستمرار طالبان في جني أرباح من المخدرات.

وفي الإحاطة[446] التي قدمتها ممثلة الشباب الأفغاني، أبلغت المجلس عن الطلاب الشباب، والصحفيين، والناشطين في مجال حقوق الإنسان، وأفراد قوات الأمن الذين فقدوا أرواحهم بسبب الإرهاب ودعت إلى إنهاء "المذابح اليومية للشباب الأفغاني". ودعت أيضا إلى إشراك الشباب الأفغان في عملية سلام بقيادة أفغانية تجري في أفغانستان دون تدخل خارجي.

وفي عام 2020، ركزت مناقشات أعضاء المجلس على نتائج الانتخابات الرئاسية وعملية السلام والحالة الأمنية والإنسانية في أفغانستان. وكرر أعضاء المجلس التأكيد تحديدًا على دعمهم لعملية سلام شاملة يقودها الأفغان ويمسكون بزمامها[447] ورحبوا ببدء المفاوضات بين الأطراف الأفغانية[448] وبالاتفاقات الأولى بشأن القواعد والإجراءات المتعلقة بإجراء المفاوضات بموجبها[449]. وحث أعضاء المجلس أيضا على حماية التقدم المحرز في ضمان الحقوق الأساسية بموجب الدستور الأفغاني، وخاصة بالنسبة للمرأة[450]. كما أعرب أعضاء المجلس عن شواغلهم إزاء الأثر المركب لجائحة كوفيد-19 واستمرار العنف وتصاعده في أفغانستان، ودعوا جميع الأطراف إلى تلبية دعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية في ضوء الجائحة[451]. ودعوا المجتمع الدولي إلى زيادة دعمه لأفغانستان، بسبل منها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، بهدف كفالة استمرار إيصال المساعدات الإنسانية إلى السكان الذين يواجهون تأثير الجائحة[452].

وجرى النظر أيضا في التطورات في أفغانستان في إطار البند المعنون "الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية"[453].

(445) انظر S/2020/415.

(446) انظر S/2020/1274.

(447) انظر S/2020/274 (الصين، وألمانيا، وإندونيسيا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وجنوب أفريقيا، وفييت نام)؛ و S/2020/597 (إستونيا، وألمانيا، وإندونيسيا، والاتحاد الروسي، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وجنوب أفريقيا، وتونس، والولايات المتحدة، وفييت نام).

(448) انظر S/PV.8759 (ألمانيا، وإندونيسيا، وإستونيا، والصين، وبلجيكا)؛ و S/2020/1274 (الصين، والجمهورية الدومينيكية، وإندونيسيا، والاتحاد الروسي، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وجنوب أفريقيا، وتونس، والمملكة المتحدة، وفييت نام).

(449) انظر S/2020/1274 (الصين، وإستونيا، وفرنسا، وألمانيا، وإندونيسيا، والاتحاد الروسي، وجنوب أفريقيا، وتونس، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، وفييت نام).

(450) انظر S/2020/274 (بلجيكا، وإستونيا، وفرنسا، وإندونيسيا، والنيجر، وجنوب أفريقيا، والولايات المتحدة)؛ و S/2020/597 (بلجيكا، والجمهورية الدومينيكية، وإستونيا، وإندونيسيا، وتونس)؛ و S/2020/1274 (بلجيكا، والجمهورية الدومينيكية، وإستونيا، وألمانيا، والنيجر، وجنوب أفريقيا، والمملكة المتحدة).

(451) انظر S/2020/274 (بلجيكا، وفرنسا، وألمانيا، وإندونيسيا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، والمملكة المتحدة، وفييت نام)؛ و S/2020/597 (فرنسا، وألمانيا، وجنوب أفريقيا، وتونس، وفييت نام)؛ و S/2020/1274 (الصين، وإستونيا، وفرنسا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وتونس).

(452) انظر S/2020/274 (فرنسا، وألمانيا، وإندونيسيا، والنيجر، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، وفييت نام)؛ و S/2020/597 (الجمهورية الدومينيكية، وألمانيا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وتونس، وفييت نام)؛ و S/2020/1274 (الصين، والجمهورية الدومينيكية، وإستونيا، وألمانيا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، والولايات المتحدة، وفييت نام).

(453) انظر الجزء الأول، القسم 29.

الجدول 1

الجلستان: الحالة في أفغانستان

محضر الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات عملا بالمادة 37	الدعوات عملاً بالمادة 39 وغيرها	المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون)
S/PV.8742 10 آذار/مارس 2020		مشروع قرار مقدم من الولايات المتحدة (S/2020/191)			13 عضواً من أعضاء المجلس[أ]	القرار 2513 (2020) 15–0–0
S/PV.8759 15 أيلول/سبتمبر 2020	تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين (S/2020/809)	مشروع قرار مقدم من ألمانيا وإندونيسيا (S/2020/903)	أفغانستان		9 من أعضاء المجلس[ب]، وجميع الجهات المدعوة	القرار 2543 (2020) 15–0–0

(أ) الاتحاد الروسي، وإستونيا، وألمانيا، وإندونيسيا، وبلجيكا، والجمهورية الدومينيكية، وجنوب أفريقيا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، والصين، وفرنسا، وفييت نام، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية.

(ب) إستونيا، وألمانيا، وإندونيسيا، وبلجيكا، وتونس، والجمهورية الدومينيكية، والصين، وفرنسا، والولايات المتحدة الأمريكية.

الجدول 2

جلسات التداول بالفيديو: الحالة في أفغانستان

تاريخ جلسة التداول بالفيديو	محضر جلسة التداول بالفيديو	العنوان	القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون) ومحضر الإجراء الكتابي
31 آذار/مارس 2020	S/2020/274	رسالة مؤرخة 31 آذار/مارس 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن	
25 حزيران/يونيه 2020	S/2020/597	رسالة مؤرخة 29 حزيران/يونيه 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن	
3 أيلول/سبتمبر 2020	S/2020/891	رسالة مؤرخة 8 أيلول/سبتمبر 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن	
17 كانون الأول/ديسمبر 2020	S/2020/1274	رسالة مؤرخة 22 كانون الأول/ديسمبر 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن	

أوروبا

17 - الحالة في قبرص

في عام 2020، عقد المجلس ثلاث جلسات، واتّخذ قرارين، وأصدر بيانا رئاسيا واحدا في ما يتعلق بالحالة في قبرص. وعقدت الجلسات الثلاث جميعها لاتخاذ قرار[454]. ويرد في الجدول أدناه مزيد من المعلومات عن الجلسات، بما في ذلك معلومات عن النتائج. وعقد أعضاء المجلس أيضا جلسة خاصة وجلسة مغلقة عن طريق التداول بالفيديو مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص (القوة) عملا بالقرار 1353 (2001)[455]. وبالإضافة إلى الجلسات الحضورية وجلسات التداول بالفيديو، عقد

(454) لمزيد من المعلومات عن شكل الجلسات، انظر الجزء الثاني، القسم الثاني.

(455) عُقدت الجلسة الخاصة في 16 كانون الثاني/يناير، وعقدت الجلسة المغلقة عن طريق التداول بالفيديو في 16 تموز/يوليه في ما يتصل بالبند المعنون "اجتماع مجلس الأمن مع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة عملا بأحكام الجزأين ألف وباء من المرفق الثاني للقرار 1353 (2001)"؛ وانظر S/PV.8705 و S/2021/9.